



المؤتمر السنوي 2011 للمنتدى العربي للبيئة والتنمية

التوصيات

مسودة أخيرة

بيروت، 31/10/2011

عقد المنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد) مؤتمره السنوي الرابع في بيروت في 27 و 28 تشرين الأول (أكتوبر) 2011، وكان مكرساً لمناقشة التحول الى اقتصاد أخضر في العالم العربي. المؤتمر الذي عقد برعاية فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال سليمان جمع 500 مندوب من 46 بلداً، يمثلون شركات ومنظمات غير حكومية وأكاديميين ومؤسسات بحوث ووسائل الاعلام. وشارك وزراء وممثلو مؤسسات حكومية ودولية كمراقبين. وقد تداول المندوبون النتائج والتوصيات التي توصل إليها تقرير المنتدى بعنوان "الاقتصاد الأخضر في عالم عربي متغير"، والذي يؤيد أنماطاً إنمائية تحقق تقدماً يوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع تعزيز الرأسمال الطبيعي. ويتناول التقرير مجموعة من السياسات المساعدة لتحقيق التحول الى اقتصاد أخضر عبر ثمانية قطاعات اقتصادية رئيسية (الزراعة، المياه، الطاقة، الصناعة، المدن والمباني، النفايات، السياحة) بما يحقق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة.

صادق المؤتمر على النتائج والتوصيات الآتية:

1. وافق المؤتمر على ما ذكره تقرير "أفد" من أن نماذج التنمية الاقتصادية العربية يجب أن تلي طموحات شعوبها في الأمن الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وكفاءة الموارد وحماية البيئة. وتشير نتائج التقرير الى أن التدهور في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وُلد اجتهاداً شاملاً لمصادر الرزق والصحة والرفاه البشري، وقد يؤدي حتى الى مزيد من الانتفاضات الاجتماعية والسياسية. ووافق المؤتمر أيضاً على أنه يجب إعادة النظر على نحو جذري في الاستراتيجيات التي تركز على تحقيق نمو سريع في أرقام الناتج المحلي الاجمالي، لكنها تؤدي إلى اهمال أو تفويض الأوضاع الاجتماعية والسياسية والبيئية.
2. يتطلب تحقيق التحول إلى الاقتصاد الأخضر توجيه الاستثمارات الحكومية والخاصة الى رفع كفاءة الموارد وانتاجية الطاقة والمياه الى أقصى حد، وتخفيض النفايات والتلوث، وتأمين محركات نمو جديدة من خلال البحوث وتطوير التكنولوجيا الخضراء، والادارة المستدامة للأصول المحلية والطبيعية والثقافية التي تعزز الاقتصاد المحلي والقدرة على خلق وظائف جديدة إضافية ودعم الفقراء. كما أن التحول إلى الاقتصاد الأخضر يساعد الدول العربية في مواجهة آثار تغيّر المناخ.

3. يدعو المؤتمر الحكومات العربية الى:

1. اعطاء اهتمام أكبر للتنمية الزراعية الريفية المستدامة كهدف أساسي استراتيجي لتحقيق الأمن الغذائي وتخفيف وتيرة الفقر في الأرياف وعكس اتجاه سنوات الازمة. ويجب أن تركز الاستراتيجيات الزراعية على تحقيق استدامة المياه السطحية والجوفية، وتحسين كفاءة الري، ورفع انتاجية المحاصيل التي تروى بمياه الأمطار، وتسهيل الاتجار بالسلع الزراعية، ودعم الأساليب الاقتصادية - الزراعية التي تحمي التربة والأرض والمياه، وزيادة الاستثمارات الزراعية المخصصة للتطوير واعادة التأهيل والبحوث.
2. احداث تحول في السياسات نحو ادارة الطلب على المياه بشكل ينظم الحصول على المياه، ويحسن كفاءة استخدامها، ويمنع تلوثها. ويطلب من الحكومات بالحاح أن تفرض تعريفات عادلة للمياه من شأنها ترشيد الاستخدام، وتحقيق استرجاع التكاليف بشكل تدريجي، لتعكس قيمة المياه كمورد، وتعزيز العدالة من خلال دعم مالي هادف للأسعار. ويجب زيادة معدلات معالجة المياه المبتذلة من المستوى الحالي الذي يقل عن 50 في المئة الى أكثر من 90 في المئة، واعادة استعمال المياه من المستوى الحالي البالغ 20 في المئة الى نحو مئة في المئة. ويجب أن يعزز بشكل فعال التطوير المحلي لطرق مبدعة لتحلية المياه المالحة تستخدم الطاقة الشمسية بشكل رئيسي.
3. اعتماد استراتيجيات وطنية واقليمية لكفاءة الطاقة، وادارة الطلب، والطاقة الأنظف، والطاقة المتجددة. ولادارة نمو الطلب على الطاقة بشكل قليل الكلفة، على الحكومات أن تفرض وتطبق مقاييس تتعلق بكفاءة الطاقة في الأبنية السكنية والتجارية والمرافق الصناعية ووسائل النقل، ولأجهزة والمصابيح الكهربائية. وعلى الحكومات أن تعيد النظر الاعانات المالية الواسعة للكهرباء والمشتقات النفطية والغاز الطبيعي بشكل يعزز الاستثمارات في تكنولوجيات كفاءة الطاقة والطاقة النظيفة والطاقة المتجددة. ويجب استعمال الاعانات المالية الهادفة لمساعدة العائلات المنخفضة الدخل.
4. اعتماد أنظمة لتصنيف الأراضي البلدية عمرانياً لتعزيز التنمية المختلطة الاستعمالات، وأنماط استخدامات الأراضي العالية الكثافة، والمساحات الخضراء المكشوفة، وشبكات النقل العام التي يسهل الوصول اليها.
5. وضع سياسة صناعية وطنية توفر إطاراً مؤسسياً وتنظيمياً مؤاتياً للصناعات المنخفضة الكربون والكفاءة باستخدام موارد المياه، وبناء القدرات البحثية والتطويرية.
6. توظيف استثمارات مستمرة في النقل العام الجماعي في المدن العربية وفي خطوط القطارات الإقليمية لنقل البضائع والناس ضمن مسارات مكتظة محلياً ووطنياً وإقليمياً. وعلى الهيئات الحكومية أن تضمن وجود تكامل جيد بين النقل والتخطيط الحضري. وعلى الحكومات أن تتبنى مقاييس وطنية لكفاءة وقود السيارات وأن تخفض بشكل تدريجي الاعانات المالية لهذا لوقود، مع اعتماد حوافز لاستبدال السيارات المتقدمة والملوثة بسيارات جديدة ذات كفاءة أعلى بالوقود، وتطبيق نظام ضرائبي يتناسب مع الانبعاثات واستهلاك الوقود.
7. تبني مقاربة تتعلق بادارة الموارد للنفايات الصلبة التي تسعى الى تحقيق قيمة من المواد المهملة عن طريق التقليل واعادة الاستعمال واعادة التدوير والاسترجاع. وعلى الحكومات تعزيز الاستثمارات في تحويل فضلات المحاصيل الغذائية العضوية الى سماد طبيعي وغاز حيوي (بيوغاز)، فضلاً عن استراتيجيات تحويل النفايات الى طاقة.
8. تطوير منظومة لأدوات السياسات، بما فيها الأنظمة والحوافز وبناء القدرات لتنفيذ ممارسات سياحية مستدامة في خدمات السفر والضيافة والاستجمام. وعلى الحكومات أن تعطي عناية خاصة للسياحة البيئية اضافة الى السياحة الثقافية المعتمدة على المجتمعات المحلية للمساعدة في الحفاظ على الطبيعة ودعم الاقتصادات المحلية.
9. اتاحة الفرص للقطاع الخاص، من خلال مزيد من الحوافز الاقتصادية والبرامج البحثية التي ترعاها الحكومات، للمساعدة في تطوير تكنولوجيا خضراء تنافسية محلية كمحرك اقتصادي للنمو.
10. دعم المؤسسات الأكاديمية ومراكز الأبحاث لخلق وتطوير البرامج والدراسات البيئية، وذلك لتمكينها من لعب دور أساسي في التحول الى الاقتصاد الأخضر.
11. الالتزام باعادة تثقيف القوة العاملة لاكتساب أساس مصرفي لتنفيذ المبادرات الخضراء وبناء قدرة مبدعة ضمن سلاسل العرض المحلية، لتلبية الطلب على المواد والتكنولوجيات والخدمات الخضراء.

12. تقوية القدرة المؤسسية للهيئات الحكومية الوطنية والمجالس البلدية والسلطات المحلية لفرض وتطبيق كودات ومقاييس وأنظمة الكفاءة، وتطوير حوافز اقتصادية حكومية فعالة تمكن من اجراء تحول أخضر في جميع القطاعات.

13. اطلاق حملات توعية حكومية مستمرة للتشجيع على فهم الاقتصاد الأخضر والحث على تغييرات سلوكية في الأنماط الاستهلاكية والشرائية والاستثمارية.

14. إشراك المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والوسط الأكاديمي ومجموعات القطاع الخاص، في تخطيط الاقتصاد الأخضر والتحول اليه.

4. يدعو المؤتمر المنظمات الإقليمية والحكومات الى تفعيل مرفق البيئة العربي لتمويل المشاريع والبرامج البيئية، وإطلاق مبادرات اقليمية تتعلق بالاقتصاد الأخضر، بما في ذلك مجالات: الأبحاث والطاقة النظيفة والمتجددة والمدن الخضراء والانتاج الأنظف والزراعة المستدامة وشبكات النقل الإقليمية.

5. يدعو المؤتمر صناديق التنمية والقطاع المصرفي إلى زيادة الموارد المخصصة لتطوير مبادرات الاقتصاد الأخضر وتنفيذها وتسهيل الوصول إلى هذه الموارد.

6. يوصي المؤتمر "أفد" بتقديم المساعدة التقنية للقطاعات المختلفة في البلدان العربية للانتقال الى اقتصاد أخضر. وهذه قد تكون بشكل حلقات دراسية ودورات تدريبية وتصميم سياسات وتنفيذ مشاريع نموذجية عملية.

7. يدعو المؤتمر الشركات الصناعية الخاصة الى اعتماد تكنولوجيات الانتاج الأكثر كفاءة في المصانع الجديدة والقائمة حيثما هي مجدية اقتصادياً، لزيادة انتاجية موارد الطاقة والمياه والمواد الى أقصى حد ممكن وتقليل التلوث. كما أن الشركات الصناعية مدعوة أيضاً للاستثمار في توليد الطاقة الشمسية والريحية حيثما يكون ذلك مناسباً.

8. يدعو المؤتمر المطورين في القطاع الخاص والمحترفين الإقليميين في العمارة والانشاء ومواد البناء والهندسة الى إيلاء كفاءة الطاقة والمياه أولوية عالية بشكل متزايد والاستفادة من الحلول الخضراء في الأبنية. كما يطلب منهم تطوير تطبيقات للمناهج التقليدية في العمارة العربية التي تستجيب للعناصر البيئية والقيم الثقافية والجمالية المحلية.

9. يدعو المؤتمر المطورين العقاريين ومالكي الأبنية التجارية وأصحاب المنتجعات الكبرى الى إيلاء كفاءة الطاقة والمياه أولوية عالية في تصميم وتشغيل الأبنية والفنادق والاستفادة من الجدوى الاقتصادية لتسخين المياه بالطاقة الشمسية.

10. يدعو المؤتمر المنظمات غير الحكومية والوسط الأكاديمي والقطاع الخاص الى التعاون الكامل في تنفيذ هذه التوصيات.

يتوجه المؤتمر بالشكر الى المنتدى العربي للبيئة والتنمية "أفد" لمبادرته البناءة بشأن الترويج لاقتصاد أخضر عربي، ويطلب منه تقديم توصياته الى جميع الحكومات العربية والجهات المعنية الأخرى، والى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو 20+. ويدعو المؤتمر مجلس أمناء "أفد" الى النظر في سبل متابعة تنفيذ توصيات المؤتمرات السنوية، وتقديم الحصيلة الى مؤتمر "أفد" السنوي الخامس.

ويعرب المؤتمر عن امتنانه للحكومة اللبنانية لاستضافة هذا الحدث. كما يشكر جميع الجهات الراعية لدعمها انعقاد هذا المؤتمر.